



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### المكتبة الاقتصادية

#### د. ميثم العيبي اسماعيل\*: عرض كتاب الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات للمؤلف د. أحمد بريهي علي\*\*

كتاب الاقتصاد النقدي، يصلح للعديد من المستويات، نظراً لأنه يجمع مادة نظرية عريضة مطروحة بطريقة منهجية، إضافة الى تقديمه أعمال تجريبية غنية ومعاصرة، وهو بذلك يكون ذو فائدة ككتاب للدرس الجامعي، خاصة على مستوى الدراسات المتقدمة، من هنا فأنا ننصح أن لا تخلو مكتبة أي باحث علمي يفضل الاطلاع على مرجع باللغة العربية في حقل الاقتصاد النقدي عن مثل هذا المصدر، خاصة أن جل مصادره المذكورة في نهايته هي باللغة الانكليزية، هذا فضلاً عن كونه مفيد للمختصين من خارج الحقل الأكاديمي، فهو يقدم مادة ثرية ومتنوعة، زيادة على أهميته لصناع القرار في السلطتين النقدية والمالية، خاصة أنه يعرض المادة العلمية بالمزيد من الأمثلة والتجارب الواقعية، والتعريج دائماً على الحالة العراقية.

الكتاب يقع في ستة فصول، ينتقل فيها من "أسس الاقتصاد النقدي" في فصله الأول، والذي تم خلاله استعراض فهم نظري موسع للنقود وعرض النقود، مع تطورها التقليدي في المدارس الفكرية الراسخة، إضافة الى إختبارات لهذه الدوال في تجارب دولية، فضلاً عن كيفية خلق النقود والأساس النقدي ودور ومحددات الفائدة.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### المكتبة الاقتصادية

وقد جاء هذا الفصل مسبقاً بتقديم بيد الباحث حول خارطة طريق الكتاب والمباني النظرية التي بنيت على أساسه فصوله، ليتم ختامه بمعالجة مشكلات تجربة الاقتصاد العراقي بخصوص الاحتياطات الاجنبية وعلاقتها باسعار الصرف والتضخم ونمو الطلب على العملة الاجنبية، فضلاً عن إمتان الكاتب لمن أسهم في جهده.

عرض الفصل الثاني نماذج التوازن ومحددات التضخم والأداء الكلي، وتناول فيه المؤلف حوار المدارس الفكرية حول نشأت التقلبات بين القطاعين المالي والحقيقي، والجديد هنا أن المؤلف يصل الى حدود أزمات الائتمان وإستقرار الاسواق المالية المعاصرة، مروراً بالمدارس الكلاسيكية والكينزية والنمساوية بهذا الصدد، مستعرضاً لدوال التضخم الجديدة ودوال أسعار الفائدة ومعادلة السياسة النقدية في اميركا، من خلال نماذج الاقتصاد القياسي.

اما الفصل الثالث فأتى أكثر تركيزاً حول السياسة النقدية وأدواتها، وتحدث عن عمليات السوق المفتوح والتعقيم والميزانية العمومية للبنك المركزي، بطريقة عرض مبتكرة ، والجديد ان البحث لا يتأخر في عرض ميزانية البنك المركزي العراقي ومصادر السيولة ووضعها ومشكلاتها بالعلاقة مع الاحتياطات النقدية، ومن ثم الانتقال الى العلاقة بين أدوات البنك المركزي والقطاع العام والخزانة، بإعتبار أن أدوات الخزانة المتمثلة بحوالاتها تعد أحد مصادر إمتصاص السيولة الفائضة في النظام المصرفي، ضمن مرتكزات سياسات التمويل، وهو ما يضع صعوبات متزايدة على أداء البنك المركزي.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### المكتبة الاقتصادية

وفي ذات الفصل يعود المؤلف لمناقشة إستقرار المستوى العام للأسعار والأداء الكلي في مزاولة السياسة النقدية، مع مناقشة عريضة، لتجارب عالمية في أميركا والصين والبلدان الناهضة ككوريا الجنوبية وروسيا...، وتقديم الرؤى المنهجية المختلفة (الليبرالية والداعية الى التحرر، مقابل المدارس المعارضة للتحرر والانفتاح) وكيفية تعامل البنك المركزية مع قضايا تحرير الفائدة والائتمان والمشاكل المرافقة لها، وصولاً الى الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي وكيفية تفسير تلك الأزمات من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للتحرر، مع الاشارة الى المنهج المتبع في العراق بعد 2003، اضافة الى المضامين الأعمق التي قدمتها أزمة 2008 المتعلقة بالعمل الوقائي وإصلاح الأوضاع ما بعد وقوع الازمات، وسرعة إستجابة البنوك لإنحرافات الناتج والتضخم.

كما يتطرق هذا الفصل الى جزء آخر مهم يتعلق بإستقلالية البنك المركزي، وإعادة تعريف للمفهوم في ضوء التجارب، وتقديم تمييز لإستقلال السياسة النقدية بالمعنى التشريعي والسياسي، وإستقلال العمليات النقدية عن المالية العامة وهو ما يعرف بالإستقلال الفني، ومناقشة دراسات تقييم مدى جدوى الإستقلال وفيما إذا أصبحت البنوك المركزية في ظلّه أكثر كفاءة لأداء واجباتها، خاصة التركيز على علاقة التضخم بالاستقلال، وأهمية مقاومة ميل الحكومة الى تضخم مرتفع لدفع الناتج نحو حده الأقصى وتقليص البطالة، كذلك علاقة الاستقلال بالعملية الديمقراطية وأصوات الناخبين. ومن ثم يبين المهام التي أوكلت للبنك المركزي العراقي، وكيف أن كثرتها يمكن أن يؤثر على إستقلاليته. ومن ثم ينتقل الباحث الى عرض نتائج الدراسات الكمية حول الاستقلال والدور الرقابي



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### المكتبة الاقتصادية

باعتبار أن هناك جهات نظر متباينة حول تأييد إنصراف البنك المركزي الى مهمته الرئيسية وهي السياسة النقدية، أو قيامه بممارسة مهام أخرى كالرقابة على النظام المصرفي، لجهة أن البنك المركزي سيكون أكثر مرونة في تطبيق برامجه ان إنصرف فقط الى مهمة مكافحة التضخم أو الحد من البطالة.

في الفصل الرابع يستعرض المؤلف الدين الحكومي والإستدامة والإستقرار، ويتطرق فيه الى الدين الحكومي وتنقيده ومن ثم التوسع النقدي، كذلك يناقش خروج الديون عن نطاق الاستدامة، ومقاربات إتساع الحكومات بمقاييس الانفاق والاقتراض وسياسات الخفض الضريبي، والمقاربات المقابلة لها والخاصة بالعقلانية لتفسير العلاقة بين الانفاق والايراد، مروراً بالنظريات الأوسع والتي تتعلق بالعجز وعلاقة الانفاق بنمو الاساس النقدي والنظر الى ميزانية البنوك المركزية، وتفسيرات النظرية الكمية والنقودية وأدبيات هذا التيار المتعلقة بمتغيرات سرعة دوران النقود واسعار الفائدة ...

كذلك يتاول هذا الفصل نتائج الدراسات التجريبية التي تربط بين عجز الموازنة وتنفيذ الدين والتضخم والتجارب الخاصة بذلك، وكيف أفادت تلك التجارب في بيان دور تمويل الدين الحكومي بالاعتماد على السوق بدلاً من الاعتماد على البنك المركزي... وهو ما يقود الباحث الى الانتقال الى موضوع ذو أهمية كبيرة وهو ضوابط اقرض البنك المركزي للحكومة وذلك بتقديم دراسات تجريبية حول نتائج إقرض البنك المركزي للحكومات، والفروقات التشريعية بين البلدان النامية والمتقدمة حول ذلك وآثارها على استقرار الاسعار والضبط المالي، ومن ثم مناقشة ضوابط البنك المركزي العراقي لاقرض



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### المكتبة الاقتصادية

الحكومة والمتعلقة باستخدام اسعار الفائدة السوقية، وعدم السماح للبنك شراء الاوراق المالية من الحكومة بشكل مباشر .

وينتقل الباحث مرة أخرى الى مناقشة إستدامة الدين الحكومي بين الموازنة العامة والاسواق المالية ، ليربط ذلك مع مخاطر الدين السيادي وعدم الوفاء به من خلال مفهوم الاحتمال التراكمي للفشل الائتماني، وعرض تجارب قياسية عالمية في هذا الاطار. ومن ثم إستعراض سياسات المالية العامة والاستقرار الكلي ودورها في معالجة المديونية، كذلك ازمة الديون وقطاع المصارف ومجريات ازمة الديون السيادية في أوروبا

الفصل الخامس جاء بعنوان أسعار الصرف والانفتاح المالي، ويراجع المؤلف في الجزء الاول منه النموذج النقدي لتغير الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف، ويوضح فيه كيفية تحديد حجم الاحتياطيات الدولية في النموذج النقدي لميزان المدفوعات، وهو نموذج ينطلق من الاساس النقدي في الميزانية العمومية، حيث تمثل فقرة الاحتياطيات الدولية عنصر الربط بين السيولة المحلية وميزان المدفوعات، وهو منحى يسمح بتحديد الاحتياطيات الدولية على فرض ثبات سعر الصرف أو التعرف على مسار سعر الصرف عند عدم التثبيت. لذا يبين المؤلف تغير الاحتياطيات من خلال الاثبات الرياضي، كما يتوصل الباحث الى نموذج التوازن السلعي- النقدي من خلال الدوال ومنحنيات IS و LM.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### المكتبة الاقتصادية

وفي الجزء الاخر ينتقل الى البحث في اسعار الفائدة ومستويات الاسعار بالعلاقة مع سعر الصرف في البحوث التجريبية من خلال تجارب الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية والماليزيا، ومن ثم التحول الى دراسة سعر الصرف بالعلاقة مع الاحتياطيات الدولية وعلاقة ذلك بميزان المدفوعات والدراسات المختلفة التي تناولت تحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات، وعلاقات تراكم الاحتياطيات والتدفقات الرأسمالية وفوائض الحساب الجاري، والترتيبات الدولية بصدد التدفقات المالية كالاتفاقية الدولية للتجارة والخدمات، واتفاقيات دول منظمة التعاون والتنمية، واتفاقية صندوق النقد الدولي.

في نفس الفصل يجري التحول الى دراسة دوال الاحتياطيات الدولية في حالات دراسية في نماذج مثل استراليا والسعودية والعراق وذلك بالعلاقة مع انظمة الصرف المختلفة، وفي مجموعات الدول النفطية وغير النفطية وكيف يلقي ذلك بآثاره على السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها والمرضى الهولندي.

في آخر جزء من الفصل يناقش الكتاب موضوع حيوي آخر وهو إدارة الاحتياطيات الدولية وكيفية الموازنة بين أهداف السيولة والأمان، وتقسيمات الاحتياطيات الى شرائح، منها ما يتعلق بالسيولة والاستثمار، وعلاقة ذلك بتقديرات الطلب على الاحتياطيات، من خلال التأكيد على العائد الذي يعد احد ضوابط الاستثمار دون التأثير على السيولة، ومن ثم يكون من المناسب تقسيم شرائح الاستثمار الى شرائح اخرى، ليجري بعدها فقط التفكير بالصناديق السيادية وذلك عندما تزداد الاحتياطيات عند



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### المكتبة الاقتصادية

حد معين، ويجري عندئذ فقط فصلها عن الميزانية العمومية للبنك المركزي. وبذلك يقوم الباحث بالدخول الى الجانب التطبيقي الذي يتعلق بترتيبات إدارة الاحتياطيات الدولية في العراق، مع إشارة الى عرض دراسات تجريبية لكفاية الاحتياطيات الدولية.

وقد جاء الفصل السادس والآخر أكثر تحديداً وذلك في بحث السياسة النقدية وتدفقات العملة الاجنبية وسوق الصرف في العراق، ليستعرض فيه السياق العام للقضايا التي شكلت طبيعة السيولة والائتمان في العراق وذلك ضوء التجربة الدولية، والنقود ومكوناتها، وتوضيح الاساس النقدي في جانبي الميزانية النقدية للبنك المركزي العراقي، كما تطرق الى واقع الائتمان في العراق وامكانيات تطويره، ليدخل في تفاصيل اسعار الفائدة وتطوراتها في السوق العراقي من زاوية الاقراض والايداع، مع دراسة ذلك كميًا، ومن ثم ربطه بالتضخم.

اما المبحث الآخر من هذا الفصل فقد تناول تدفقات العملة الاجنبية وسوق الصرف في ظل خصائص الاقتصاد العراقي، ودورة الدخل والانفاق والطلب على العملة الاجنبية في العراق، وما يتعلق بذلك من قضايا إيرادات النفط التي تحكم الانفاق العام وتأثيره على الطلب الكلي، وكيف يعين الدخل الوطني الذي يهيمن عليه النفط الطلب على المستوردات والاستثمار في الخارج نتيجة ضعف الاستثمار في الداخل، والتركيز على آلية تحقق ذلك، وصولاً الى كيفية نشوء المرض الهولندي. ومن جهة أخرى تجري مناقشة مستفيضة لعلاقة الموازنة العامة بسعر الصرف في العراق، وكيف أصبح الانفاق العام محددًا لعرض العملة الاجنبية في سوق الصرف عبر البنك المركزي العراقي، إضافة



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### المكتبة الاقتصادية

الى مناقشة أغراض الطلب على العملة الاجنبية الاخرى المضافة الى اغراض الاستيرادات، كوجود الشركات الاجنبية والاستثمار في الدول الاخرى.

وفي الجزء الأخير من هذا الفصل تم الإنتقال الى تحديد كيفية توازن سوق الصرف في العراق، في ظل الانماط العامة، ومبيعات العملة الاجنبية من المصادر الرسمية وكيفية إدارتها، ومن ثم البحث في وظيفة البنك المركزي الرقابية اضافة الى السياسة النقدية، ومسائل مضافة مثل الانفتاح المالي والسيطرة المعلوماتية، ليختتم الفصل بدراسة تجريبية حول سعر الصرف والتضخم لمرحلتى ما قبل الحصار وما بعده، وتحليل للبيانات الشهرية واليومية لايادات النفط ومبيعات العملة الاجنبية من خلال البحث القياسي.

(\* )اقتصادي، استاذ مساعد في جامعة المستنصرية، قسم المالية العامة

(\*\*) صدر عن دار الكتب موزعون وناشرون، الطبعة الاولى 2015 599 صفحة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر.

3 تموز 2017